دور الحكومة في مكافحة الفساد

The role the government in combating corruption

الأستاذ الدكتور علي مشهدي

Professor Dr.Ali Mashhadi

كلية القانون / جامعة قم

Droitenviro@gmail.com

الباحث محمد حاتم عيسى

Mohamed Hatam Issa

كلية القانون / جامعة قم

mohammedhatam507@gmail.com

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

المقدمة

أن دور السلطات العامة في الدولة والمتمثلة بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية الثلاث في مجال مكافحة الفساد الإداري متكامل، فكل واحدة تكمل دور الأخر ى، فلا يمكن للسلطة التشريعية أن تكافح الفساد الإداري بمفردها من خلال التشريع، لأن التشريع يتطلب وهو ما تقوم به السلطة التنفيذية، و لا يمكن للسلطة التنفيذية أن تقوم بدورها في هذا المجال بدون إطار تشر يعي متكامل وبر قابة عليها من السلطة التشريعية، كما أن القانون إذا يأتي دور القضاء لم ينفذ أو نفذ بطريقة خاطئة أو بتعسف أو ار تكبت أفعال مخالفة له عندئذ الذي يفصل في القضايا المعروضة عليه وفق القانون. وتزداد أهمية دور السلطة التشريعية في مكافحة الفساد الإداري اذا كانت بعض التشريعات من أسبابه، مثل النصوص التي تمنح صلاحيات تمكن حامليها من التصرف بممتلكات سببا والحصول على كل ما يريدون، وبهذا وموارد مؤسساتهم وتوزيع المناصب فيها وفق اله وينتشر من مكامنه الأولى في نفوس الفاسدين والمفسدين إلى التشريعات يصبح الفساد قانونيا التي يصبح في مقدور البعض العبث بها وتكييفها حسب أهوائهم وخاصة التشريعات الفرعية (الأنظمة والتعليمات) دورها التشريعي والرقابي بالشكل المطلوب وتكون بحاجة وكذلك اذا لم تؤد السلطة التشريع الى الإصلاح، وفي هذه الحالة يجب دراسة الأسباب التي تعيق قيام السلطة التشريعية في النهوض بمسؤولياتها ووظائفها بشكل يؤدي الى مكافحة الفساد في تشريع كبيرا دورا فالوظيفة التشريعية الأساسية هي بيد مجلس النواب وهذا ما يرتب عليه القوانين وخاصة التي تكافح ظاهرة الفساد الإداري وبما أن المر حلة الأولى مر حلة إقتراح مشروعات القوانين من اختصاص الحكومة، والمرحلة الأخيرة مرحلة الإصدار من اختصاص وهي رئاسة الجمهورية، إذن تكون مر حلة المناقشة والتصويت من اختصاص مجلس النواب، المر حلة المهمة في معرفة وتحديد أهمية مشروع القانون المطروح للمناقشة وضرورته في فتر ة ما ير فض المجلس مشروع قانون في ظر ف معين، ثم يوافق عليه في أو وقت معين، وكثيرا ظرف آخر بعد إجراء التعديلات عليه أو بعد اتفاق القوى السياسية الممثلة في المجلس، لهذا دوره في وضع تشريع يعالج الظواهر السلبية في غاية الأهمية، ومنها ظاهرة الفساد يكون لاستشراء الفساد في جميع الإداري، حيث تبرز أهمية هذا القانون في الوقت الحاضر نظرا مفاصل الدولة. .

المطلب الأول

دور الرقابة العامة في منع ومكافحة التركز السياسي في العراق

تُعَدُّ الديمقراطية أكثر من مجرد تقنية تُستخدم لتحقيق الأهداف السياسية أو تحقيق المنافسة بين العقائد والأديان المختلفة فهي ليست مجرد نظام حكم، بل منهج متكامل يتأثر بتوجهات المجتمع وثقافاته. إن هيكلها ومضمونها يتشكلان وفق ما يختاره أفراد المجتمع الذين يُمارسون حقوقهم السياسية. في سياق العراق، حيث مرت البلاد عبر مراحل متعددة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، تُصبح الديمقراطية موضوعًا شائكًا، نتيجة لعوامل متعددة أدت إلى تدهور العملية الانتخابية وخفوت صوت الناخب العراقي ومن خلال الفترات

الانتخابية المتتالية من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٨، لم يكن هناك ميل ملحوظ من جانب الناخبين للمشاركة الفعّالة في العملية السياسية. هذه الظاهرة تثير القلق وتستدعي وقفة جادة لدراسة أسبابها ونتائجها فالعوامل النفسية والاجتماعية التي تؤثر على المواطنين تلعب دورًا كبيرًا في عزوفهم، مما يجعل من الضروري بحث سبل ووسائل فعالة للتغلب على هذه الإشكالية.(١)

وللأسف، فإن الحلول الموقتة والبرامج الترقيعية التي تم تطبيقها لم تكن كافية لمعالجة الجذور العميقة للمشكلة. غالبًا ما تم التعامل مع الأخطاء من خلال إجراءات مؤقتة، أو تأجيل القضايا الحساسة، مما أضاف طبقات من التعقيد على المشهد السياسي في البلاد. ومع كل إجراء مؤقت، كان من المتوقع أن تظهر من جديد الأزمات والخلافات، وأحيانًا بشكل أكثر حدةً وخطورة. إن هذه الدورات القاسية من الأزمات السياسية تخلق بيئة غير مستقرة تُعرقل عملية البناء الديمقراطي وتؤثر سلبًا على ثقة المواطن في النظام السياسي لكن الحل الجذري لهذه المشاكل يستلزم رؤية شاملة ومتكاملة لا تقتصر فقط على معالجة أعراض الأزمة، بل تتطرق أيضًا إلى الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انهيار الثقة بين الناخبين والأنظمة السياسية. ينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجيات تثقيف الناخبين حول أهمية المشاركة السياسية، وتعزيز الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية بالإضافة إلى ذلك، لابد من تحقيق توازن بين مختلف الأطراف السياسية وتقوية مؤسسات المجتمع المدني.(٢)

إن العمل نحو ديمقراطية حقيقية يتطلب تعاون جميع مكونات المجتمع، وتبني منهجيات جديدة تركز على الحوار وتقبل الآخر ومن الضروري أن يُعطى المواطنون الكلمة في صنع القرار، وأن تشعر جميع الفئات في المجتمع بأن لديهم دورًا فعّالًا في بناء وطنهم فالديمقراطية الحقيقية لا تتأتى إلا بوجود بيئة آمنة ومستقرة تعزز من وجود معايير العدالة والمساواة فالأمان والاستقرار هما الأساس الذي تبنى عليه أي عملية ديمقراطية حقيقية. بغياب هذه العناصر، تبقى الديمقراطية منقوصة ولا تستطيع تحقيق الأهداف المرجوة منها. لذلك، تحتاج الحكومات إلى سن سياسات تدعم الاستقرار السياسي والاجتماعي ولابد من توفير بيئة تشجع على الحوار وتبادل الأفكار، وهذا يستلزم الإقرار بحق الجميع في التعبير عن آرائهم ومطالبهم بحرية. هذا العمل يتطلب عدة عوامل يؤدي الى الإستقرار السياسي ومكافحة الظواهر الخارقة للتركيز السياسي ومنها؛

---

(١) العمري، سعيد حمود، ٢٠١٦م، الفساد وكيفية مكافحته في ضوء التشريعات العراقية: ص١٦٦

(٢) سلمان، شاكر محمود ٢٠١٨ "الثقافة السياسية والنظام السياسي في دول العربية– العراق وسوريا أنموذجا"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير: ص٣٨

الفرع الأول

مطالبة الشعبية ببناء المصالحة الوطنية الحقيقية

إن التوجه نحو اعتماد دستور شرعي ديمقراطي، يتم الاتفاق عليه بشكل عام من قبل القوى السياسية والمجتمعية، يعد خطوة ضرورية لتحديد الإطار القانوني الذي يضمن العدالة والمساواة لكل المواطنين وهذا الدستور يجب أن يعكس الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للعراق بما يتماشى مع المبادئ والمفاهيم الديمقراطية العالمية فتعدّ قاعدة الإجماع العام من العناصر الأساسية في بناء دولة القانون والمؤسسات وهي تمثل نقطة انطلاق ضرورية لأي عملية تحوّل ديمقراطي ومن أجل تعزيز قاعدة الإجماع، يجب أن تُعزّز المصارحة والمصارحة الوطنية بين مختلف الأطياف السياسية والاجتماعية فبدون إيجاد أرضية مشتركة للتفاهم والتعاون بين مكونات المجتمع العراقي، ستكون فرص النهوض بالوطن محدودة بشكل كبير.[١]

شهد العراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الراهن العديد من التحديات والمشكلات التي ساهمت في تفاقم الانقسامات الاجتماعية والسياسية هذه الأزمات لم تهدد فقط استقرار الحكم، بل كانت أيضًا عائقًا رئيسيًا أمام بناء دولة ديمقراطية حقيقية تلبي طموحات الشعب فالأوضاع الأمنية المتدهورة والصراعات السياسية المستمرة زادت من حدة الانقسام بين المكونات، مما جعل الحلول تبدو بعيدة المنال لذا، تمثل المصالحة الوطنية خطوة لا غنى عنها لعلاج الجروح القديمة وإرساء أسس التعايش السلمي فيجب أن ترتكز هذه المصالحة على أسس واقعية وعملية، تشمل جميع الفئات السياسية والاجتماعية، وعلى كافة المستويات وعند تحقيق المصالحة الحقيقية، يصبح من الأسهل التوصل إلى توافق حول الآليات اللازمة لتحقيق الانتقال الديمقراطي في العراق.[٢]

بناءً على تحقيق المصالحة الوطنية، يمكن وضع الخطط الاستراتيجية التي تسهم في تعزيز الديمقراطية، وتطوير مؤسسات المجتمع المدني فيجب أن تتضمن هذه الخطط شراكة فعّالة بين الحكومة والمجتمع، بالإضافة إلى دعم المجتمع الدولي لمساعدة العراق في تجاوز أزماته وإن التحديات المطروحة تتطلب رؤية شاملة وطويلة الأمد، وتجديد الالتزام بالمبادئ الديمقراطية. يحتاج العراق إلى حوار مفتوح وشامل بين جميع

---

(١) عودة، فلاح جاسم ٢٠١٢ "التعددية الحزبية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة حالة"، جامعة كركوك، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة: ص٦٢

(٢) علي، عبدالرحيم، ٢٠١٧م، مكافحة الفساد عبر التاريخ من العصور القديمة الى العصر الحديث، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: ص١٢٢

الأطراف المعنية، لتحسين الظروف الاجتماعية والسياسية وإعادة بناء الثقة بين مكونات المجتمع فإن استثمار هذه الجهود سيؤدي حتمًا إلى بناء مجتمع أكثر تجانسًا وتماسكًا، حيث يسود الأمن والاستقرار، وتتحقق فيه العدالة والمساواة للجميع بدون استثناء.

في ظل الأزمات الحادة التي يعاني منها العراق بين القوى السياسية المختلفة، تظهر التحديات بشكل واضح على غالبية القضايا بسبب المصالح الشخصية لمختلف الفئات والأحزاب. إن واقع حال هذه القوى يجعل من الصعب التوصل إلى مبادرة فعالة لتحقيق المصالحة الوطنية، إذ تعد هذه القوى في جوهرها جزءاً من المشكلة التي تسهم في تفاقم الأزمات ونتيجة لذلك، يصبح من الضروري التفكير خارج نطاق العلاقات السياسية التقليدية لإيجاد حلول حقيقية وفعّالة فالمجتمع العراقي، الذي يتميز بتنوعه الكبير من حيث الطوائف والأديان والمذاهب، يعبر عن تقديره واحترامه العميق للمرجعيات الدينية، التي تلعب دوراً محورياً في تشكيل الوعي الجمعي. إن توحيد صفوف هذه المرجعيات، بغض النظر عن الاختلافات الطائفية، وتبنيهم جميعاً دعوةً صادقة للمصالحة الوطنية، سيهيئ بيئة مثمرة لنجاح هذه العملية فمثل هذه المبادرات، إذا ما تم تنفيذها بشفافية وصدق، ستطرح إمكانية بناء جسر من الثقة بين مختلف المكونات العراقية.((١))

لعل من أهم الأمور المساعدة في هذا السياق هو تنظيم خطاب ديني يتسم بالاعتدال والوسطية، حيث يمكن أن يكون عوناً لتحقيق وحدة المجتمع العراقي هي تنظيم الخطاب الديني فينبغي لهذا الخطاب أن يركز على تعزيز قيم المحبة والسلام والتعاون بين جميع الأفراد، بعيداً عن مؤثرات الماضي السلبي وإن جوهر المصالحة الوطنية، رغم طابعها السياسي والاجتماعي، يمتلك بعداً دينياً شديد الأهمية، إذ يمكن للقيم الدينية أن تحث الأفراد على تجاوز الخلافات والتعاون من أجل بناء مستقبل مشترك. كما أن التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع العراقي تستدعي من المرجعيات الدينية أن تأخذ زمام المبادرة في التصدي للأفكار المتطرفة والتي تتخذ من الانقسام سبيلاً لتحقيق أهدافها وينبغي على هذه المرجعيات، بوسائلها المختلفة مثل خطب الجمعة، إصداراتها الدورية، ووسائل الإعلام، أن تلعب دوراً فعّالاً في نشر روح الوحدة. إن إقامة صلوات موحدة وتنظيم زيارات متبادلة بين الرموز الدينية من كافة الطوائف ستكون طرقاً مثلى لبناء الثقة وتقوية الروابط المجتمعية.(٢)

(١) الخفاجي، علي، ٢٠١٦م، الفساد والإصلاح: الصحافة الدولية وقضايا الإصلاح السياسي، بغداد: المكتبة القانونية: ص٨٩

(٢) حافظ، عبد العظيم جبر ٢٠١٢ "التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير منشورة: ص٧٥

فيجب أن ندرك أن بناء المصالحة الوطنية ليس عملية سهلة، بل يتطلب جهوداً متواصلة وتعاوناً مثمراً بين جميع الأطراف المعنية ولكي تستمر هذه الجهود، من المهم أن يتم تحفيز الأفراد والجماعات على الانخراط بشكل إيجابي في هذه العملية، من خلال تعزيز قنوات الحوار وتبادل الأفكار والمبادرات فإن نجاح المصالحة الوطنية يعتمد بشكل كبير على قدرة المرجعيات الدينية على التواصل بفاعلية مع المجتمع، وأن تكون لها رؤية مشتركة وواضحة كما يتطلب الأمر من هذه المرجعيات أن تتبنى نهجاً شمولياً يضمن حقوق جميع الأطراف ويسلط الضوء على أهمية التعايش السلمي ومن خلال ذلك، يمكن إرساء أسس متينة لمجتمع متماسك يتسم بالاحترام المتبادل.

فتُعد مؤسسات المجتمع المدني إحدى الركائز الأساسية التي تساهم في نشر الثقافة المدنية وزيادة الوعي لدى الأفراد وتلعب هذه المؤسسات دوراً محورياً في تنمية قيم المواطنة وتعزيزها من خلال التأثير على المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمعات، مما يعزز من استقلاليتها عن السلطة السياسية حيث تعمل هذه المؤسسات بحرية تامة، مما يتيح لها الفرصة لتحقيق أهدافها التي تتجاوز النطاقات التقليدية للولاء، سواء كانت تلك الولاءات مبنية على روابط القربى أو الانتماءات العرقية أو الدينية أو المذهبية فإن اهتمام هذه المؤسسات بخلق هوية ثقافية جديدة يتناسب مع متطلبات العصر الحديث يُظهر أهمية النشاط الاجتماعي وتبادل المعارف والممارسات بين الأفراد. وبذلك، تصبح الثقافة المدنية هي الرافعة الأساسية لتفاعل الأفراد داخل مجتمعاتهم، وتساهم في خلق بيئة يسودها الاحترام المتبادل والاعتراف بتنوع الآراء والانتماءات.[١]

كذلك تُعتبر المؤسسة التربوية من العناصر الرئيسية في تعزيز روح التسامح والمحبة والعمل الجماعي واحترام الآخرين ويبدأ هذا الدور من المنزل، الذي يُعتبر الوحدة الاجتماعية الأولى التي يتعرف فيها الطفل على اللغة والتعبير عن نفسه، ويتعلم العادات والتقاليد التي تساهم في تشكيل شخصيته تتجلى أهمية القيم الأصيلة في التربية الأسرية، لما لها من تأثير كبير في تنشئة الأجيال على أسس سليمة تتابع المؤسسة التعليمية هذا المسار، حيث تساهم في بناء الشخصية والهوية لدى الطفل حتى يصل إلى مرحلة الجامعة فإن التركيز على تعزيز القيم الإنسانية في هذه المرحلة يُعزز من قدرة الأفراد على المشاركة الهادفة والواعية في

(١) العمري، سعيد حمود، ٢٠١٦م، الفساد وكيفية مكافحته في ضوء التشريعات العراقية: ص١٧٢.

مجتمعهم. يتطلب الأمر من الأفراد أن يتبنوا الممارسات السليمة والفكر النقدي، مما يدفعهم نحو الاهتمام بالمصلحة العامة والسعي نحو بناء مجتمع أفضل.(١)

لكن لا يمكن لقوى المجتمع المدني ومؤسسات التربية أن تعمل بشكل منفصل فيتطلب تعزيز الثقافة المدنية وجود تكامل حقيقي بينهما لضمان فعالية الجهود المبذولة. يتعين على المؤسسات التعليمية أن تتبنى منهجية تعليمية تشمل تدريس قيم المواطنة وأهمية الحوار والانفتاح على الآخر، مما يُعزز من روح التعاون والتفاهم بين الأفراد من مختلف الخلفيات. كما يجب على مؤسسات المجتمع المدني أن تكون عاملاً محفزًا، يشجع الأفراد على المشاركة في الأنشطة المجتمعية التطوعية، وفتح قنوات التواصل مع الشباب لتعزيز انخراطهم في قضاياهم المجتمعية وهذه الشراكة ليست فقط وسيلة لتعزيز القيم المدنية، بل تُعتبر أيضاً طريقة فعالة لتلبية احتياجات المجتمعات وتعزيز انتماء الأفراد لهم.(٢)

الفرع الثاني

المطالبة بدستور ديمقراطي وتنفيذها

على الرغم من أن الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ تضمن موادًا ونصوصًا تعتبر ذات قيمة وأهمية، إلا أن هناك عدة بنود غامضة ومُعقدة من الصعب تفسيرها أو تعديلها، والتي ساهمت بشكل كبير في تزايد الخلافات والأزمات بين القوى السياسية. ومن أهم هذه الخلافات كانت تلك المتعلقة بالمادة ١٤٠ الخاصة بالمناطق المتنازع عليها، مما يبرز خيبة الأمل التي يشعر بها العديد من العراقيين فإن أحد أبرز جوانب القصور والفشل الذي شاب الدستور العراقي الحالي هو الطريقة التي تم بها صياغته، حيث تمت مراجعته وإنجازه بسرعة كبيرة تحت ضغط مؤسسات خارجية، وخصوصًا الجانب الأمريكي الذي فرض ضرورة الانتماء لنموذج معين من الحكم. بينما كان ينبغي تحقيق توازن أكبر ومستدام، وحدوث حوار أعمق بين القوى السياسية المختلفة.(٣)

كما نصت المادة ٣ بتعدد القوميات والأديان والمذاهب، ورغم أهميتها، فإنها لم تتضمن معايير واضحة ومتفق عليها لتحقيق التوازن الاجتماعي والسياسي في البلاد بما يتماشى مع مبادئ الديمقراطية. الأمر الذي

(١) الخفاجي، علي، ٢٠١٦م، الفساد والإصلاح: الصحافة الدولية وقضايا الإصلاح السياسي، بغداد: المكتبة القانونية: ص٩٥.

(٢) نفس المصدر.

(٣) عودة، فلاح جاسم ٢٠١٢ "التعددية الحزبية وظاهرة عدم الإستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة حالة"، جامعة كركوك، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة: ص٧٣.

أثر سلباً على القاعدة الشعبية وبالتالي على تماسك المجتمع. أضف إلى ذلك أن كتابة الدستور لم تكن تمت بصلة وثيقة للمتخصصين في القانون الدستوري، مما جعل المفردات المستخدمة في النصوص غير دقيقة لغويًا وعاطفية في بعض الأحيان. وهذا يعكس ضعفًا في الاستعداد القانوني لفهم وتطبيق المبادئ الدستورية بشكل سليم.(١)

كما يتوجب الإشارة إلى أن الدستور، وفقًا لبعض المواد، قد فرض تأثيرات تتعلق بموضوع الهوية، حيث كفل حق حرية الانتقال من ديانة لأخرى في المادة ٤٢، مما أثر سلبًا على الهوية العربية والإسلامية للعراق ووحدته الوطنية وقد ينجم عن ذلك مخاطر مستقبلية على النسيج الاجتماعي العراقي. على صعيد آخر، تمت تجربة نظام الكوتا للنساء، حيث تم تحديد نسبة ٢٥% من أعضاء البرلمان لتكون من النساء. ورغم أهمية تعزيز دور المرأة في المجتمع، فإن هذا النظام قد يثير التساؤلات حول مدى توافقه مع النظم السياسية الديمقراطية الأخرى، وهل هو الخيار الأنسب للتعبير عن الإرادة الشعبية بشكل حقيقي.(٢)

الأمر الأكثر إشكالية هو غياب التمثيل الفعلي للعرب السنة في لجنة كتابة الدستور، على الرغم من أن هذه الفئة تشكل جزءًا هامًا وفاعلًا في التاريخ والإرث العراقي وقد أدى ذلك إلى شعور بعض العراقيين بأن حقوقهم ومصالحهم لم تُأخذ بعين الاعتبار، مما عمق الفجوة بين مختلف المكونات كما أن الثقافة الديمقراطية في العراق كانت شبه غائبة، مما جعل فهم النصوص الدستورية ضعيفًا لدى المواطنين. ونتيجة لذلك، تم اعتماد تلك النصوص دون أي اعتراض، مما ألحق الضرر بالمجتمع أثناء تطبيقها، وحرم الشعب من فرصة فهم حقوقه وواجباته بشكل أفضل.(٣)

من خلال ما تم استعراضه، يتبين بوضوح ضرورة توافر أجواء سياسية واجتماعية توافقية تتبنى بعض التعديلات الدستورية فتأتي هذه الحاجة لتلبية المتطلبات والمتغيرات المستجدة التي تفرضها المرحلة الحالية وإن هذا السياق ينسجم بشكل كبير مع القيم الديمقراطية ويعكس في الوقت ذاته ثقافة المجتمع العراقي، الذي يتميز بتعدد مكوناته ومرجعياته الطائفية.

---

(١) سلمان، شاكر محمود ٢٠١٨ "الثقافة السياسية والنظام السياسي في دول العربية– العراق وسوريا أنموذجا"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير: ص٤٦.

(٢) الحمود، علي طاهر، ٢٠١٩م، مكافحة الفساد في العراق– أوراق سياساتية، بغداد: مركز البيات للدراسات والتخطيط: ص٥٥.

(٣) حافظ، عبد العظيم جبر ٢٠١٢ "التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير منشورة: ص١٠٢.

عند تشكيل لجنة التعديلات الدستورية في الخامس عشر من نوفمبر عام ٢٠٠٦، واجهت اللجنة تحديات كبيرة وعقبات سياسية قاسية أثرت سلباً على قدرتها في الوصول إلى اتفاق. تعبر هذه الخلافات بين القوى السياسية العراقية عن عمق الانقسامات الداخلية التي حالت دون تقديم "مشروع الدستور المعدل" في المواعيد المحددة. بحلول التاسع عشر من مايو عام ٢٠٠٧، كانت الآمال قد تلاشت، حيث استمرت القيود المفروضة على عمل اللجنة، مما أثار تساؤلات حول جدوى عملية التعديل نفسها.[١] فتتعدد القيود القانونية التي تحكم عملية تعديل الدستور، ومن أبرزها:[٢]

١- يجب أن يتم تقديم اقتراح تعديل الدستور من قبل رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء أو من قبل عدد من أعضاء مجلس النواب.
٢- يحظر مناقشة أو تعديل المواد المتعلقة بالحقوق الأساسية المذكورة في البابين الأول والثاني من الدستور إلا بعد انقضاء دورتين انتخابيتين، مما يعني أن أي تغييرات محتملة لن تتم إلا بعد عام ٢٠١٤. علاوة على ذلك، يتطلب الأمر موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب، بالإضافة إلى موافقة الشعب من خلال استفتاء عام ومصادقة رئيس الجمهورية في غضون سبعة أيام.
٣- لا يجوز إجراء أي تعديلات على مواد الدستور التي قد تؤثر على صلاحيات الأقاليم، والتي لا تتداخل مع الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، إلا بموافقة السلطة التشريعية في الإقليم المعني وبموافقة أغلبية سكان الإقليم عبر استفتاء عام.

في الوقت الراهن، ومع كل هذه القيود، تبدو فرص التعديل الدستوري مرهونة بعوامل عدة تتعلق بالاستقرار السياسي والاتفاق بين الأطراف المعنية. يتطلب تحقيق هذه التعديلات أن يتوفر أساس قوي من التفاهم بين القوى السياسية. ومن الضروري أن يدرك المعنيون أن التعديلات الدستورية ليست مجرد إجراءات شكلية بل هي تعبير عن تطلعات المجتمع العراقي بأكمله ويتوجب الآن على اللجنة المعنية بالتعديلات الدستورية أن تضع في اعتبارها التوجهات الجديدة التي يجب أن تنبثق من واقع المجتمع العراقي كما ينبغي أن تركز هذه التعديلات على تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة وتعزيز مشاركة المواطنين في العملية السياسية كما ينبغي

(١) العمري، سعيد حمود، ٢٠١٦م، الفساد وكيفية مكافحته في ضوء التشريعات العراقية: ص١٩٤

(٢) عودة، فلاح جاسم ٢٠١٢ "التعددية الحزبية وظاهرة عدم الإستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة حالة"، جامعة كركوك، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة: ص٧٤

على القائمين على هذه العملية أن يستفيدوا من تجارب دول أخرى في معالجة قضايا مشابهة من خلال إطلاق حوارات مجتمعية موسعة.

فإن الدستور يمثل حجر الزاوية في بناء الدولة وإدارة شؤونها، وقد تم وضعه في فترة انتقالية بهدف تنظيم المرحلة الانتقالية حتى التوصل إلى دستور دائم يتفق عليه جميع مكونات المجتمع العراقي على مدار السنوات التي تلت صياغة الدستور، شهد العراق مجموعة من المستجدات التي استدعت ضرورة تعديل بعض بنوده لتتوافق مع الواقع الجديد. يعد تحديد بعض المواد الأساسية للدستور التي انتهت صلاحيتها في عام ٢٠١٤ واحدة من أبرز التحديات.

أسباب الحاجة إلى التعديل: [١]

١- **تباين التأويلات:** لا يزال هناك العديد من المواد الدستورية التي تثير خلافات بين القوى السياسية، ويرجع ذلك إلى تفسيرات متعددة للنصوص القانونية، رغم أن الهدف من القاعدة الدستورية هو تقديم حلول للنزاعات. إن وجود أية إشكاليات يتطلب نصوصًا واضحة وغير ملتبسة.

٢- **المرونة الزمنية:** ينبغي أن تكون القواعد الدستورية متوافقة مع كل زمان ومكان، وأن تكون قادرة على معالجة التغيرات والتطورات التي تطرأ على الساحة فالدستور الذي ينتظر أن يعمر طويلاً لابد أن يتمتع بالمرونة الكافية لمواكبة المستجدات.

٣- **تفتيت السلطة:** إن تركيبة النصوص الدستورية الحالية بشأن الأوضاع الديمقراطية قد تؤدي إلى تفتيت السلطة بدلاً من تركيزها. يجب أن تأخذ مواد الدستور بعين الاعتبار توزيع الصلاحيات والثروات بشكل يضمن وحدة الدولة واستقلالها.

تظهر الممارسات العملية للدستور العراقي وجود عدد من الأخطاء التي تحتاج إلى معالجة وإذا كنا نرغب في تعزيز المسار الديمقراطي وبناء دولة تحترم القانون والمؤسسات، فإن الأحداث التي شهدها العراق منذ عام ٢٠٠٥، كالأزمات السياسية المستدامة والحرب الطائفية، قد زعزعت استقرار الدولة فأسفرت هذه التغيرات عن ظهور أزمات متنوعة، مثل الأزمة المتعلقة بكركوك والمناطق المتنازع عليها، وزيادة سلطات الإقليم على حساب

(١) حافظ، عبد العظيم جبر ٢٠١٢ "التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير منشورة: ص٩٤

المركز، واستغلال الموارد بشكل غير متوازن كما أن تصاعد الإرهاب أدى إلى تدمير العديد من المدن في شمال وغرب العراق نتيجة تنظيم داعش الإرهابي.(١)

المطلب الثاني

دور الرقابة العامة في منع ومكافحة التركز السياسي في لبنان

تعد الرقابة العامة أحد الركائز الأساسية في أي نظام سياسي ديمقراطي، حيث تلعب دوراً محورياً في تعزيز الشفافية والمساءلة بين السلطات، وتعتبر رادعاً ضد التركز السياسي الذي يمكن أن يقود إلى استبداد السلطة وأشكال من الفساد. في لبنان، حيث تتداخل الأبعاد السياسية والطائفية والاجتماعية، تبرز أهمية الرقابة العامة كأداة هامة في منع التركز السياسي وتوجيه القرارات نحو مصلحة الشعب.

فيعتبر التركز السياسي ظاهرة سلبية تتجلى في احتكار السلطة من قبل فئة معينة، بغض النظر عن الأسس التي تستند إليها وفي لبنان، يتجلى هذا التركز بشكل بارز من خلال المحاصصات الطائفية والهيمنة السياسية لعائلات وأحزاب معينة كما أشرنا اليها سابقا فهذا الممارسات تساهم في إضعاف المؤسسات الديمقراطية وتهميش صوت المواطن، مما يستلزم وجود آليات رقابية فعالة لمواجهتها.

الفرع الأول

الرقابة البرلمانية

يلعب مجلس النواب، باعتباره أحد الأركان الأساسية للعملية الديمقراطية، دوراً مهماً ومحورياً في ممارسة الرقابة على أعمال الحكومة وتوجيهها. تتشكل هذه الرقابة من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات مثل الاستجوابات، والأسئلة الموجهة للحكومة، بالإضافة إلى اقتراح القوانين الجديدة. بينما يبدو أن لهذه الآليات أهمية كبيرة في تشكيل السياسة العامة وضمان المساءلة، تواجه هذه المؤسسة العديد من التحديات والصعوبات التي تؤثر على إمكانياتها في أداء واجباتها. من بين هذه التحديات، يبرز الانقسام السياسي والطائفي، الذي يعكس تعقيدات السياق السياسي والاجتماعي الذي يعمل فيه المجلس.(٢)

---

(١) سلمان، شاكر محمود ٢٠١٨ "الثقافة السياسية والنظام السياسي في دول العربية– العراق وسوريا أنموذجا"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير: ص٤٩

(٢) أحمد، سارة، ٢٠٢٠م، «دور الفاعل السياسي في مكافحة الفساد في الدول العربية»، رسالة ماجستير، جامعة بغداد: ص٥١

إن مجلس النواب يلعب دوراً حيوياً في الحياة السياسية اللبنانية، حيث يُعتبر غرفة تمثيلية تعكس إرادة الشعب. من خلال ممارسة الرقابة التشريعية، يمكن للنواب أن يتأكدوا من أن الحكومة تعمل في مصلحة المواطنين وتنفذ برامجها السياسية والاجتماعية بشكل يضمن تحقيق التنمية والازدهار فالاستجوابات، على سبيل المثال، تتيح للنواب فرصة طرح تساؤلات حاسمة حول السياسات الحكومية وخططها التنفيذية، ما يُعزز من إمكانية مساءلة الوزراء والمسؤولين لكن لا يقتصر دور مجلس النواب على الرقابة فحسب، بل يمتد أيضاً إلى اقتراح القوانين والتعديلات التشريعية التي تُعزز من حالة الديمقراطية في البلاد. من خلال تقديم مقترحات قانونية، يمكن لأعضاء المجلس أن يسدوا الثغرات القانونية الموجودة، أو يتجاوبوا مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية بحيث تكون التشريعات دائمًا في صميم مصلحة الوطن.(١)

مع ذلك، يواجه مجلس النواب تحديات خطيرة تعيق دوره الفعال، وتعتبر عوامل الانقسام السياسي والطائفية من بين أبرز هذه التحديات. الانقسام السياسي يحدث عندما تتباين آراء الأحزاب السياسية والكتل البرلمانية حول القضايا الأساسية، مما يؤدي إلى عدم القدرة على التوصل إلى توافقات قد تسهم في دفع الأمور قدماً. وعندما تُعتمد الانتماءات الحزبية والطائفية على الصعيدين التشريعي والتنفيذي، فقد يتحول العمل البرلماني إلى معركة مبنية على الاعتبارات الحزبية بدلاً من الفائدة الوطنية فإن هذه الانقسامات تؤدي إلى تعطيل الكثير من القوانين والمقترحات، حيث من الممكن أن يُصوت النواب وفقاً لولاءاتهم الحزبية بدلاً من المصلحة العامة. وبالتالي، فإن هذه الديناميكيات تعيق المجلس عن اتخاذ قرارات حاسمة، مما يؤدي إلى حالة من الشلل السياسي الذي يؤثر سلباً على قدرة الحكومة في تنفيذ برامجها.(٢)

إلى جانب الانقسام السياسي، تبرز الطائفية كعامل مهم يؤثر بشكل مباشر على أداء مجلس النواب ففي البيئات التي تتسم بتنوع ديني وطائفي كما هو الحال في لبنان، قد تؤدي الانتماءات الطائفية إلى ظهور نزاعات وصراعات داخل المجلس تؤثر على مجريات العمل والحوار حيث يسعى النواب إلى تمثيل مصالح الطوائف التي ينتمون إليها، مما يضع قيودًا على التفكير الاستراتيجي والشامل الذي من المفترض أن يسود في العمل البرلماني. يمكن أن يؤدي ذلك إلى الاستجابة للأجندات الطائفية بدلاً من السياسات العامة التي تدعم

(١) الطائي، حيدر أدهم، ٢٠١٦م، شرعنة الفساد: دراسة في التشريعات الناتجة عن ظاهرة الفساد، في: مجموعة باحثين، مجلة حوار الفكر، العدد٣٧-٣٦، بغداد: المعهد العراقي لحوار الفكر: ص٩٢

(٢) عبود، سالم محمود، ٢٠٠٨م، ظاهرة الفساد الإداري والمالي: دراسة في آلية الإصلاح والتنمية، بغداد: دار الدكتور للعلوم: ص١٨

جميع المواطنين ومن خلال تعزيز الانتماءات الطائفية، قد يجد مجلس النواب نفسه محاصراً في دوائر مُفرغة، حيث لا تُؤخذ القرارات بناءً على المبادئ القيمية والعدالة، بل بناءً على التوجهات الطائفية، مما يعكس ضعفا في البناء الديمقراطي.(١)

الفرع الثاني

المجتمع المدني

تُعتبر منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام اللبنانية رئيسية في المشهد السياسي والاجتماعي في لبنان. تلعب هذه المؤسسات دوراً مهماً في تعزيز الشفافية والمساءلة، حيث تمثل صوت الشعب وتعمل على توصيل همومه ومشاكله إلى صناع القرار. إن الفساد في لبنان ليس مجرد ظاهرة عابرة، بل هو مشكلة هيكلية تتغلغل في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية. لذا، تعمل منظمات المجتمع المدني على إعداد تقارير ودراسات تسلط الضوء على هذه المخالفات وسوء استعمال السلطة.(٢)

في السنوات الأخيرة، زاد الوعي العام بأهمية هذه المنظمات ووظائفها. أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي منصة أساسية لتبادل المعلومات والآراء، مما زاد من قدرة هذه المنظمات على الوصول إلى جمهور أوسع ورفع مستوى الوعي بالقضايا الرئيسية مثل حقوق الإنسان، والمساواة، والعدالة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن وسائل الإعلام تلعب دوراً حيوياً في كشف الفساد من خلال التحقيقات الاستقصائية التي تكشف النقاب عن فضائح مالية وإدارية وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها، مثل الرقابة الحكومية والضغط من السلطات، استمرت منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في العمل بجد لنشر الحقائق فتساهم التقارير التي تعدها هذه المنظمات في فضح الفساد وتحفيز المجتمع على المطالبة بالتغيير ويعد النشاط الإعلامي المستمر واحداً من الأدوات الفعالة لمراقبة الأداء الحكومي وتعزيز النزاهة في مؤسسات الدولة.(٣)

من الضروري أيضاً الإشارة إلى أهمية التعاون بين منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. فعندما يتعاون الطرفان، يمكنهم تحقيق نتائج فعالة مثل تنظيم حملات توعية تهدف إلى حشد الدعم العام لجهود

---

(١) القطب، مروان، ٢٠١٨، الفساد الإداري والمالي ومدى قدرة النظام الرقابي في لبنان على الحد منه، دراسة قانونية، بيروت: مجلة الحياة النيابية، العدد التاسع والتسعون: ص٧١

(٢) نفس المصدر: ص٧٢

(٣) داود خير لله ٢٠٠٤: الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: ٣٠٩، السنة: ٢٧، مكان النشر: بيروت، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية: ص٨١

مكافحة الفساد وتعد الشفافية والتعاون من العوامل الأساسية التي تسهم في بناء ثقة المواطنين في النظام السياسي فإن تحفيز الشعب على المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية يعتبر من الأهداف الأساسية لهذه المؤسسات. ومع ذلك، تبقى التحديات كبيرة. تواجه منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام اللبنانية ضغوطاً سياسية واقتصادية واجتماعية قد تؤثر على قدرتها على العمل بحرية وفعالية. تعتبر قضية الحماية القانونية لهذه المنظمات والصحفيين من التهديدات والمخاطر الموجودة على الأرض ضرورة حيوية لاستمرار نشاطهم. كما أن تحقيق التنمية المستدامة في لبنان يتطلب تعزيز هذه المؤسسات وتوفير بيئة مناسبة لها للعمل.[١]

المطلب الثالث

دور الرقابة العامة في منع ومكافحة التركز السياسي في سوريا

التركز السياسي في سوريا، الذي تجسد في هيمنة نظام الأسد لعقود، يعتبر أحد أبرز التحديات التي تواجه بناء دولة ديمقراطية تحترم التعددية وتضمن حقوق المواطنين أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في استمرار هذا التركز هو غياب الرقابة العامة الفاعلة، فالرقابة العامة، سواء من خلال المجتمع المدني، الإعلام، أو المؤسسات المستقلة، تلعب دورًا حيويًا في كشف الفساد ومحاسبة المسؤولين ومنع تركيز السلطة في أيدي النخبة الحاكمة فإن غياب الرقابة العامة في سوريا كان أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار التركز السياسي فالنظام السوري، الذي يعتمد على الأجهزة الأمنية والقمع السياسي، عمل على إلغاء أي شكل من أشكال الرقابة المستقلة فتم قمع المجتمع المدني، إغلاق وسائل الإعلام المستقلة، ومنع أي محاولة لإنشاء مؤسسات رقابية مستقلة وهذا الوضع أدى إلى تفشي الفساد وتركز السلطة في أيدي النخبة الحاكمة.[٢]

لكن في بداية حكم بشار الأسد، كان هناك شعور بالتفاؤل بين السوريين حيال إمكانية حدوث تغييرات إيجابية في البلاد فكان يُنظر إلى بشار كشخصية شابة تحمل طموحات لتحديث النظام الحاكم واستعادة الثقة بين الشعب والدولة وكانت تعهداته بتحقيق الشفافية ومكافحة الفساد تبدو واعدة، وقد ساهمت دراسته في لندن في تعزيز الآمال بتوجه عصري في السياسة والاقتصاد بالفعل، تم اتخاذ بعض الخطوات الملموسة لتجديد الاقتصاد السوري، بما في ذلك تشجيع الاستثمار الأجنبي وتخفيف القيود على النشاط الاقتصادي. حاولت الحكومة إعطاء مزيد من الاستقلالية للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية، وأدخلت تشريعات تهدف إلى تعزيز

---

(١) نفس المصدر: ص٨٢

(٢) الركيبات، كايد، ٢٠١٥م، الفساد الإداري والمالي، مفهومه آثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته، عمان: دارالأيام للنشر والتوزيع: ص١٧٢

بيئة الأعمال. كما شهدت الساحة التعليمية تحولات جديدة، من خلال السماح بإنشاء الجامعات والمدارس الخاصة.

خلال فترة حكمه، اتخذت الحكومة خطوات ملحوظة تهدف إلى فك قيود القطاع المصرفي وفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية. على مدى أربعين عامًا من حكم النظام، سيطرت الدولة بشكل كامل على هذا القطاع، لكن بشار أدخل تشريعات جديدة وقدم حوافز لجذب المستثمرين الأجانب. كانت هناك محاولات جادة لتعزيز استقلالية المؤسسات والشركات المملوكة للدولة، وهو ما يعد تحولاً نوعيًا في الفكر الاقتصادي للبلاد. جاء ذلك مصحوبًا بمجموعة من الإصلاحات في مجال التعليم، حيث تم إعادة هيكلة المدارس، بما في ذلك تأسيس الجامعات الخاصة، بعد أن كانت الحياة الأكاديمية محصورة في المؤسسات الحكومية.(١)

للمرة الأولى منذ ثلاثة عقود مضت، عرضت الحكومة ميزانيتها السنوية بشكل علني قبل بداية السنة المالية، مما كان يعد خطوة مهمة نحو الشفافية والمساءلة. وكانت هناك أيضًا إشارات على حدوث تغيرات سياسية جذرية، مثل القرار الذي صدر في يوليو ٢٠٠٣، والذي نص على أن "المؤسسات التابعة للحزب والرفاق فيجب أن تظل بعيدة تمامًا عن التنفيذ اليومي للسياسات الحكومية" مع الالتزام بعدم التدخل في شؤون المؤسسات الحكومية ومع ذلك، فقد تغيرت التوقعات مع مرور الوقت، حيث تجلى الفشل في تحقيق تلك الإصلاحات. تصاعدت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وبرزت أزمات متراكمة أثرت سلباً على حياة السوريين. بدأت تظهر بوضوح علامات الفساد وسوء الإدارة، مما زعم أن الأوضاع لم تكن تتجه نحو التحسن المنشود. ومع تفاقم الأوضاع، بدأت المؤشرات على تزايد الاستياء الشعبي، وبرزت الحاجة الماسة إلى تغيير فعلي وجذري.(٢)

في السنوات اللاحقة، تغيرت الأوضاع بشكل دراماتيكي، حيث بدأت الأحداث تجرف البلاد نحو أزمات لم يتوقعها أحد فتأثرت سبل العيش بشكل خطير وتصاعدت مظاهر القمع من قبل النظام تجاه أي نوع من أنواع المعارضة أو النقد، مما جعل التفاؤل الذي ساد في البداية يتحول إلى يأس وإحباط، فشلت وعود الإصلاح في تحقيق النتائج المرجوة، وبدأ معظم السوريين يشعرون بأن تلك الوعود لم تكن سوي سراب ومع مرور الوقت، تحول الوضع إلى صراع مفتوح، حيث تأججت الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل غير مسبوق،

(١) سلمان، شاكر محمود ٢٠١٨ "الثقافة السياسية والنظام السياسي في دول العربية– العراق وسوريا أنموذجا"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير: ص١١٢

(٢) المصدر نفسه: ص١١٢.

مما أدى إلى تفاقم الوضع في البلاد بشكل أصبح يؤثر على كل جوانب الحياة ومع غياب أي أفق حقيقي للإصلاح، بدأت تعتبر هذه المرحلة بمثابة انهيار للأمل في مستقبل البلاد، حيث باتت أعداد كبيرة من السوريين تعيش في أوضاع مأساوية تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة الكريمة.(١)

منذ بداية شهر حزيران في العام ٢٠٠٠ وحتى نهاية آب من العام ٢٠٠١، شهد المجتمع المدني في سوريا، الذي عانى من فترات طويلة من الكبت والخنق، فرصة نادرة للتعبير عن نفسه. وكان هذا التغير المناخي يشكل منصة ملائمة لدعوة المجتمع إلى الانفتاح الديمقراطي. وقد ساهمت الصحافة اللبنانية، التي كانت تتمتع بقدر من الحرية، في صقل هذه الأصوات فدخلت مجموعة من الشعراء، الكتاب، الأكاديميين، والفنانين في الساحة السياسية، حيث دأبوا على الخوض في مواضيع كانت تعتبر ذات طابع محرم ومحظور مسبقاً. لم يكن الحديث عن قضايا مثل الحريات العامة وحقوق الإنسان والفساد كافياً، بل إنهم دعوا أيضاً إلى حقوق المواطنين في المشاركة الفعلية في صنع القرار. علاوة على ذلك، تم تسليط الضوء على مصير المعتقلين والمنفيين، حيث أصبحت قصصهم تُروى وتُتناقل كما لو كانت جزءًا من نسيج الهوية الوطنية.(٢)

هذا الانفتاح لم يكن مجرد دعوة فكرية فحسب، بل كان تجسيدًا لرغبة حقيقية في إنشاء حوار مفتوح حول المسائل الاجتماعية والسياسية التي كانت تؤرق الشعب السوري. فقد أسهمت هذه الحركة في توسيع دائرة النقاش حول كيفية تعزيز العدالة والمساواة في البلاد، وتوفير مساحة للأصوات المهمشة للظهور والمشاركة فكانت المبادرات تتنوع بشكل كبير، من تنظيم الفعاليات الثقافية والفكرية إلى نشر المقالات والدراسات التي تتناول الأوضاع السائدة في البلاد. وبفضل هذا الجهد المشترك، تمكن الكثيرون من إيصال رسالتهم إلى الجمهور بشكل أوسع، مما خلق حالة من الأمل والتفاؤل بين المواطنين.(٣)

لقد كان لهذه الأصوات تأثير عميق على الوعي الجمعي، مما أدى إلى ارتفاع مستوى الرفض الشعبي للفساد والظلم. لكن، كان هناك أيضا وعي بأهمية استمرار هذا الزخم، ومن هنا نشأت ضرورة النضال من أجل الحقوق الدستورية والتأكيد على أهمية سيادة القانون، فاستمرت هذه الجهود في تصعيد النقاش حول الديمقراطية

(١) أحمد، سارة، ٢٠٢٠م، «دور الفاعل السياسي في مكافحة الفساد في الدول العربية»، رسالة ماجستير، جامعة بغداد: ص٣٩

(٢) نفس المصدر.

(٣) الركيبات، كايد، ٢٠١٥م، الفساد الإداري والمالي، مفهومه آثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع: ص١٧٨

وحقوق الإنسان، حتى شكلت حافزًا للأفراد والجماعات للمطالبة بالتغيير وقد أدت هذه الموجة من الوعي إلى انطلاقة جديدة للحركة المدنية، حيث عبر العديد عن شغفهم في رؤية مستقبلٍ يضمن لهم حقوقهم الأساسية.

مع تطور الأحداث، أصبح المجتمع المدني أكثر تنظيماً وفعالية، حيث ظهرت مجموعة من الجمعيات الأهلية والمبادرات التي تعكس تطلعات الشعب في تحقيق العدالة والمساواة. كان هناك أيضًا استجابة ملحوظة من بعض القطاعات الرسمية، التي بدأت تُدرك أهمية الاستماع لمطالب المواطنين وغالباً ما كان ميدان النقاش يتخذ أشكالاً متباينة، من الندوات إلى الحوارات العامة، مما مهد الطريق للتعبير عن الأفكار والمقترحات الجديدة. في هذا السياق، بدأ المجتمع يفكر في سبل لاستثمار هذه الديناميكية وتعزيز ثقافة الحوار كوسيلة للتغيير الإيجابي فاحتضنت الفنون أيضًا هذا المناخ الجديد، حيث تم استخدام الأدب والشعر والفنون البصرية كوسيلة للتعبير عن المشاعر والتطلعات. قدمت الأعمال الفنية لمحات عن معاناة الشعب وآماله، وكانت رسالة قوية تدعو للتغيير.

فعُقدت العديد من الاجتماعات والبلاغات وازدهرت منتديات النقاش العام والتجمعات غير الرسمية بصورة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة. ففي أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٠، قام مجموعة من المثقفين البارزين بالتوقيع على ما عُرف بـ"بيان رسمي لعام ٩٩"، والذي أثار اهتماماً واسعاً في الأوساط الثقافية والسياسية. هذا البيان دعا بشكل واضح إلى رفع حالة الطوارئ التي فُرضت في عام ١٩٦٣، كما طالب بإلغاء الأحكام العرفية التي أثقلت كاهل المجتمع لفترة طويلة. إضافة إلى ذلك، تضمن البيان مطالب ملحة تشمل إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، وعودة المنفيين الذين اضطروا لمغادرة الوطن بسبب مواقفهم السياسية. كانت الدعوة إلى حرية التعبير وحرية الصحافة بارزة في هذا السياق، حيث نادى الموقّعون بضرورة "تحرير الحياة العامة من القيود المفروضة على حرية الأفراد".[١]

تواجد في قائمة الموقّعين عدد من الشخصيات الأدبية البارزة، مثل الشاعر الكبير أدونيس، والمفكرين ساطع العظم وعبد الرحمن منيف، حيث يُعتبر هؤلاء من الأسماء اللامعة في الأدب العربي الحديث. وقد أضاف توقيعهم زخمًا كبيرًا للحراك المطالب بالتغيير السياسي والاجتماعي لكن سرعان ما انتقل البعد الذي طالبت به الأصوات المثقفة إلى مرحلة أكثر تطلعات، حيث تجمع حوالي ١٠٠٠ مثقف ومفكر ضمن نداء أكبر

(١) سلمان، شاكر محمود ٢٠١٨ "الثقافة السياسية والنظام السياسي في دول العربية– العراق وسوريا أنموذجا"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير: ص١١٨

يتجاوز فحسب رفع حالة الطوارئ، بل طالبوا بانتخابات حرة ونزيهة وإنهاء الاحتكار السياسي الذي يمارسه حزب البعث.

في هذا الإطار، تحدث نزار نيوف، وهو ناشط معروف في حقوق الإنسان، في إحدى الصحف اللبنانية عما أسماه "الحلم الذي يسعى إلى تحقيقه"، وهو حلم يتجلى في التخلص من بقايا الدكتاتورية التي لا زالت تؤثر على حياة المواطنين، وكسر هيمنة الدولة على جميع جوانب الحياة اليومية في سوريا. وتتضح من خلال هذه التطورات الرغبة الجامحة لقطاع عريض من المثقفين والمواطنين العاديين في بناء مجتمع يتسم بالحرية والديمقراطية، حيث يعمل الجميع على تعزيز القيم الإنسانية ومبادئ العدالة والمساواة. جميع هذه النداءات تعكس تأثير الثقافة والفكر في استشراف مستقبل أفضل، وتجسد التحديات الحالية التي تواجه المجتمع السوري في سعيه نحو التغيير.[١]

مع بداية الألفية الجديدة، شهدت الساحة السياسية السورية تغيرات ملحوظة، حيث برزت أحزاب المعارضة بشكل متزايد. وفي مايو من عام ٢٠٠١، قام الإخوان المسلمون السوريون بإصدار ميثاق وطني في العاصمة البريطانية، لندن، يهدف إلى إقامة دولة عصرية وديمقراطية. وقد تضمن هذا الميثاق دعوة صارخة لنبذ العنف السياسي، مما يعكس رغبة تلك القوى في التحول إلى شكل من أشكال الديمقراطية القائمة على الحوار. في هذا السياق، شهدنا انخراط الأحزاب اليسارية، سواء القومية أو الماركسية، في نقاشات فكرية عميقة تسلط الضوء على حكم القانون، وضرورة إجراء تحولات ديمقراطية، وأهمية استقلالية السلطة القضائية.[٢]

لم يكن هناك غياب لصوت الأعضاء غير المنتمين لحزب البعث في البرلمان، حيث كان لرياض سيف ومأمون الحمصي تأثير كبير إذ حضوا بجرأة في دعوتهم إلى تنفيذ إصلاحات شاملة، مع التركيز على محاربة الفساد والفوضى التي تعصف بالمؤسسات ودعوا أيضًا إلى أهمية تعزيز الحريات المدنية، وهو ما لاقى ترحيبًا متعدد الأبعاد لكن لم تكن هذه الدعوات مقتصرة على الأفراد فقط، بل صدرت أيضًا من مؤسسات رسمية وشبه رسمية، مما يعطي انطباعًا بأن هناك رغبة حقيقية في التغيير على صعيد آخر، شهدت نقابة المحامين، التي تديرها الدولة تحت مظلة حزب البعث، مبادرة مثيرة للاهتمام، حيث اجتمع نحو ٧٠ محاميًا وقدموا مطالبات للدولة تهدف إلى تمهيد الطريق أمام المزيد من الأحزاب السياسية وهذا النوع من التحرك من قبل المحامين يدل

---

(١) نفس المصدر.

(٢) أحمد، سارة، ٢٠٢٠م، «دور الفاعل السياسي في مكافحة الفساد في الدول العربية»، رسالة ماجستير، جامعة بغداد: ص٤١

على وعي متزايد بأهمية تعددية الآراء في المناخ السياسي السوري. كان رد النظام في البداية إيجابيًا، إذ تم الإفراج عن المئات من السجناء السياسيين، ومن بينهم عناصر من الحزب الشيوعي وأعضاء من الإخوان المسلمين.(١)

لم يكن هذا الإجراء مجرد خطوة رمزية، بل تمثل في إغلاق سجن المزّة وسجن تدمر الشهيرين، مما يعكس التغيير على مستوى السياسات الجزائية بالإضافة إلى ذلك، شهدت البلاد تفتيح المجال أمام أحزاب أخرى في الجبهة التقدمية الوطنية لتوزيع ونشر صحفها الخاصة، وهو ما يمثّل قفزة كبيرة نحو حرية التعبير كما تم إصدار ترخيص بنشر مجلتين خاصتين، هما "الدومري" و"الاقتصادية"، مما يمثّل خطوة نحو تعزيز المشهد الإعلامي فتظهر هذه التحولات والجهود المتزايدة في الجانب السياسي والاجتماعي أن هناك ديناميكية جديدة في الحياة العامة السورية، تدعو إلى استعادة حقوق المواطن وتعزيز مكانته في النظام. رغم التحديات والضغوطات المستمرة، يبقى الأمل قائمًا في أن تتمكن قوى المعارضة من توحيد جهودها لتحقيق مستقبل أفضل، حيث يكون الحوار والانفتاح محورًا أساسيًا في كل تحرك سياسي.(٢)

فالواقع أن هذه المرحلة كانت محورية في تشكيل وعي المجتمع وتطلعاته نحو تغيير راديكالي. ومن المرجح أن تستمر هذه المناقشات في إلهام فئات جديدة من المجتمع للانخراط في العمل السياسي، ساعية لبناء مجتمع أكثر عدالة ومساواة فتعكس مثل هذه الأحداث الجارية في الفترة الانتقالية في سوريا انفتاحًا متزايدًا نحو الإصلاح، على الرغم من العوائق والصعوبات فإن رغبة الناس في العيش في بيئة سياسية حرة ومفتوحة تمثل دلالة واضحة على الحاجة الملحة للتغيير لتعزيز الديمقراطية، مما يمهد الطريق لحوار مستدام يمكن أن يؤثر إيجابياً مما ينتج عنه تأثير دائم على مستقبل البلاد.

(١) سلمان، شاكر محمود ٢٠١٨ "الثقافة السياسية والنظام السياسي في دول العربية– العراق وسوريا أنموذجا"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير: ص١٠٩

(٢) الركيبات، كايد، ٢٠١٥م، الفساد الإداري والمالي، مفهومه آثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته، عمان: دارالأيام للنشر والتوزيع: ص١٨٣

الخاتمة:

من خلال درستنا لموضع بحثنا حول دور السلطة التشريعية في محاربة الفساد في العراق توصلنا الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : استنتاج

(١)ان اي اصلاح في العراق لابد وان يبتدأ في وضع معالجات حقيقية وجادة لمكافحة الفساد عبر تفعيل دور القضاء وحماية استقلاله ، وتفعيل دور مؤسسات الرقابة(هيئة النزاهة المفتشون العامون ديوان الرقابة المالية)

(٢)إن الفساد الإداري والمالي ظاهرة قديمة أصابت الجهاز الإداري في العراق ، و أزدادت بدرجات فلكية بعد 2003 حيث استخدمت الوظيفة لغايات ومكاسب شخصية مما أدى إلى تفشي ظاهرة الفساد وذلك بسبب ضعف الإرادة السياسية لمكافحة الفساد حيث يمنع أعضاء البرلمان والحكومة والطبقة السياسية من الكشف عن مدخولاتهم ومصادره.

(٣)افتقار المراقبة والمساءلة من قبل الحكومة للمسببين ابتدأ من الإدارات العليا حيث أصبح العراق ثالث دولة في العالم من ناحية تفشي الفساد فيها حيث كشف الدكتور مهدي الحافظ وزير التخطيط والتعاون الإنمائي السابق على وجود عملية هدر للثروة تجري بشكل حثيث وعمليات اختلاس للأموال جراء الفساد الإداري المتوارث من النظام البائد المستشري في مؤسسات الدولة تدخل الوزراء وكذلك بعض الكتل في مجلس النواب في شؤون الموظفين ومحاولة البعض الآخر التستر على المخالفات وحماية المخالفين في وعدم التعاون مع دائرة المفتش العام.

(٤)التحقيق في المخالفات لفترة زمنية طويلة يساهم في تمييع القضايا الجنائية وهروب البعض الآخر قبل المحاكمة مثل ما حصل فعلاً في هروب رئيس هيئة النزاهة نفسها بسبب استدعائه للمسائلة إمام مجلس النواب وسحب الثقة منه في حالة الإدانة.

(٥)زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتحول هذه القيم الأخلاقية وانتشار السلبية وعدم المسؤولية والجرائم بسبب غياب القيم.

(٦)يؤدي الفساد إلى ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد في الوقت الذي كان من المفروض استغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المواطنين من خلال توفير فرص العمل.

(٧)يؤدي الفساد بالإضافة إلى هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى هجرة أصحاب الكفاءات والعقول الاقتصادية خارج البلاد بسبب المحسوبية والوساطة في شغل المناصب العامة ، مما يؤدي إلى ضعف إحساس المواطن بالمواطنة والانتماء إلى البلد.

المصادر

١- العمري، سعيد حمود، ٢٠١٦م، الفساد وكيفية مكافحته في ضوء التشريعات العراقية.

٢- سلمان، شاكر محمود ٢٠١٨ "الثقافة السياسية والنظام السياسي في دول العربية- العراق وسوريا أنموذجا"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير.

٣- عودة، فلاح جاسم ٢٠١٢ "التعددية الحزبية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة حالة"، جامعة كركوك، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة.

٤- علي، عبدالرحيم، ٢٠١٧م، مكافحة الفساد عبر التاريخ من العصور القديمة الى العصر الحديث، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

٥- الخفاجي، علي، ٢٠١٦م، الفساد والإصلاح: الصحافة الدولية وقضايا الإصلاح السياسي، بغداد: المكتبة القانونية.

٦- حافظ، عبد العظيم جبر ٢٠١٢ "التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير منشورة.

٧- الخفاجي، علي، ٢٠١٦م، الفساد والإصلاح: الصحافة الدولية وقضايا الإصلاح السياسي، بغداد: المكتبة القانونية.

٨- الحمود، علي طاهر، ٢٠١٩م، مكافحة الفساد في العراق- أوراق سياساتية، بغداد: مركز البيات للدراسات والتخطيط:

٩- حافظ، عبد العظيم جبر ٢٠١٢ "التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير منشورة

١٠- سلمان، شاكر محمود ٢٠١٨ "الثقافة السياسية والنظام السياسي في دول العربية- العراق وسوريا أنموذجا"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير.

١١- أحمد، سارة، ٢٠٢٠م، «دور الفاعل السياسي في مكافحة الفساد في الدول العربية»، رسالة ماجستير، جامعة بغداد

١٢- الطائي، حيدر أدهم، ٢٠١٦م، شرعنة الفساد: دراسة في التشريعات الناتجة عن ظاهرة الفساد، في: مجموعة باحثين، مجلة حوار الفكر، العدد٣٧-٣٦، بغداد: المعهد العراقي لحوار الفكر.

١٣- عبود، سالم محمود، ٢٠٠٨م، ظاهرة الفساد الإداري والمالي: دراسة في آلية الإصلاح والتنمية، بغداد: دار الدكتور للعلوم

١٤- القطب، مروان، ٢٠١٨، الفساد الإداري والمالي ومدى قدرة النظام الرقابي في لبنان على الحد منه، دراسة قانونية، بيروت: مجلة الحياة النيابية، العدد التاسع والتسعون.

١٥- داود خير الله ٢٠٠٤: الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: ٣٠٩، السنة: ٢٧، مكان النشر: بيروت، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٦- الركيبات، كايد، ٢٠١٥م، الفساد الإداري والمالي، مفهومه آثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع

١٧- سلمان، شاكر محمود ٢٠١٨ "الثقافة السياسية والنظام السياسي في دول العربية- العراق وسوريا أنموذجا"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير.